خلال جلسة مجلس النواب أمس:

إقرار قانون السياحة البديل للقانون رقم 40 لسنة 1999م

الاستماع إلى ردود إيضاحية لعدد من الوزراء تتعلق بقضايا ضمن نطاق اختصاصاتهم

صنعاء/سبأ :

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، رئيس المجلس مشروع قانون السياحة البديل للقانون رقم 40 لسنة 1999م.

ويتكون مشروع القانون من 61 مادة موزعة على تسعة فصول تناولت التسمية والتعاريف والأهداف والمهام العامة لوزارة السياحة وتكوين المجلس الأعلى للسياحة ومهامه وتعريف وتصنيف المنشآت السياحية وكذا السياحة البيئية وضوابط الإرشاد السياحي والعقوبات اللازمة تجاه من يخالف نصوص مواد وأحكام هذا القانون إلى جانب عدد من المواد المتعلقة بالأحكام العامة والختامية.

من جهة أخرى وفي اطار ممارسة المجلس لمهامه الرقابية على نشاط وأداء الهيئة التنفيذية استمع المجلس إلى ردود إيضاحية مقدمة من عدد من الوزراء المعنيين تتعلق بمسائل تقع تحت نطاق اختصاص كل منهم وذلك ردا على أسئلة المجلس في هذه الجلسة.

وفي هذا السياق أوضح وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي في معرض رده على سؤال موجه إليه بشان المعتقلين اليمنيين في سجن جوانتنامو ان وزارة الخارجية تتابع الموضوع من منطلق وأبعاد وطنية وإنسانية وقانونية وسياسية.

وأشار إلى ان وزارة الخارجية تقوم بدورها في التعبير والدفاع عن حقوق ومصالح اليمن وأبنائها إلى جانب دور التنسيق بين جهات الاختصاص اليمنية الأخرى وبين جهات الاعتقال ، مبينا ان وزارة الخارجية ليست هي الجهة الوحيدة التي تتعامل مع هذا الملف.

وأفاد الدكتور القربي ان وزارة الخارجية منذ بدء هذه المشكلة الإنسانية تقوم بالتعبير عن مطالبة اليمن بأبنائها المعتقلين ومتابعة هذه المطالبات والتي تمثلت في مطالبات وجهها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للولايات المتحدة وفي مناسبات عديدة أثناء زيارته لواشنطن أو أثناء استقباله لمسئولين أمريكيين في صنعاء لتسليم المعتقلين إلى اليمن.

وأضاف وزير الخارجية أن موضوع إعادة المعتقلين اليمنيين سواءً في جوانتنامو أو باجرام أو موضوع إعادة الشيخ محمد المؤيد ومرافقه محمد زائد هو واحد من أهم المواضيع التي يناقشها وزير الخارجية وقيادات الوزارة مع المسؤولين الأمريكيين وواحد من أهم الملفات التي تتابعها سفارات بلادنا في واشنطن وبغداد وإسلام أباد باهتمام بالغ وتستحوذ على اهتمام وجهد الوزارة والبعثات الدبلوماسية في البلدان المعنية.

واختتم الدكتور القربي رده الإيضاحي بالتأكيد على أن وزارة الخارجية كإحدى الجهات التي تتعامل مع ملف المعتقلين اليمنيين في تلك البلدان لم تدخر جهداً لحل مشكلتهم ولإعادتهم إلى بلادهم ، لافتاً إلى أن الوزارة تقوم بالتنسيق بين الجهات المعنية في الداخل ومع الحكومات التي يتواجد في بلدانها المعتقلون اليمنيون.

من جانبه أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصرة لدى إجابته عن سؤال من المجلس بشأن إنشاء جامعة صعدة ، اوضح أن إنشاء مثل تلك الجامعات تحتاج إلى إمكانيات كبيرة وإلى وقت مناسب لتحقيق هذا الهدف الكبير إلى جانب توفير البنى التحتية من شراء أراض وإعداد التصاميم والدراسات الخاصة بها ، لافتا إلى أن الوزارة وبناءً على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية تعمل بهذا الاتجاه ، كما وفرت 250 منحة دراسية لأبناء محافظة صعدة في الداخل والخارج ويجري العمل على الإعداد لترميم كليّة التربية في صعدة.

وأشار الدكتور باصرة إلى ان عملية التنمية بمختلف اتجاهاتها تحتاج إلى تعزيز عوامل الأمن والاستقرار والسلام الدائم بما يضمن مواصلة تحقيق عملية التنمية الشاملة في محافظة صعدة وكل ربوع اليمن.

الى ذلك أفاد وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري في سياق رده على استفسارات المجلس الموجهة إليه أن معظم حوادث التفجيرات الإرهابية التي جرت خلال الفترة الماضية كان وراءها تنظيم القاعدة وأن أجهزة الأمن تضطلع بمهماتها في ملاحقة المجرمين وإلقاء القبض عليهم والتحقيق معهم وإحالتهم إلى العدالة لينالوا جزاءهم القانوني العادل.

وبشأن أعمال الشغب والاعتصامات والمسيرات غير القانونية وما ترتب عنها من خسائر بشرية ومادية ، بيّن وزير الداخلية أنه سيتعامل بصورة إيجابية مع اللجنة التي شكلها المجلس لتقصي الحقائق في هذا الشأن وسيقدم المعلومات الكافية بشأن تلك الأحداث إلى اللجنة لتضمينها التقرير الذي ستقدمه إلى المجلس ليقول المجلس رأيه بشأن ذلك.

وقد قدر المجلس الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية المتصلة بتلك القضايا. داعيا إلى أهمية مضاعفتها لتعزيز مزيد من النجاحات وتلافي النواقص والثغرات التي تلازم العمل في تلك المجالات ، وكلف لجانه الدائمة المختصة بمتابعة ذلك في نطاق الصلاحيات والاختصاصات القانونية المخولة لها.

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى للوقوف أمام موضوع الإطفاء المتكرر للكهرباء بحضور الجانب الحكومي المختص.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني وعدد من المختصين بالجهات ذات العلاقة.

بحضور المختصين .. تحديد جلسة السبت المقبل لمناقشة موضوع الإطفاء المتكرر للكهرباء

فيما أعلنت اليمنية عن تقديم (20) ألف يورو لأسرة كل ضحية

مجور يشيد بجهود المتابعة والبحث عن ضحايا الطائرة المنكوبة

رئيس الوزراء خلال زيارته للمركز الاعلامي بمطار صنعاء الدولي ومتابعته آخر التقارير عن حادثة الطائرة المنكوبة

الطفلة الفرنسية الناجية الوحيدة من حادث الطائرة

الإشادة بدور المركز الإعلامي في بيان الحقائق وتزويد وسائل الإعلام بتطورات الحادثة

القاضي : تم تحديد موقع الصندوق الأسود وسيتم انتشاله

صنعاء/ ذويزن مخشف /سبأ:

اطلع رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أثناء زيارته أمس للمركز الإعلامي بمطار صنعاء ولقائه وزير النقل خالد الوزير ورئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد فرج ورئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية الكابتن عبدالخالق القاضي على نشاط المركز والبلاغات الصحفية الصادرة عنه حتى اليوم بشأن حادثة تحطم طائرة الإيرباص التابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية قرب مطار موروني بجزر القمر.

واستمع رئيس الوزراء الى شرح حول خط سير رحلة الطائرة ولحظة اختفائها عن الرادار، حيث أوضح وزير النقل أن المعلومات والمعطيات المتوفرة حتى اليوم (أمس) تؤكد ان سرعة الرياح والاحوال الجوية السيئة هي السبب في سقوط الطائرة وتحطمها.. مستبعدا وجود أي خلل فني في الطائرة.

وأكد وزير النقل أن الطائرة كانت جاهزيتها الفنية عالية جدا.

وأشار الى أن التواصل مع فرق الإغاثة والبحث عن المفقودين مستمرة منذ يوم أمس الأول وانه تم إبلاغ الصحفيين والوسائل الإعلامية المختلفة بالمستجدات أولا بأول.

وجدد رئيس الوزراء أثناء الزيارة تعازيه الحارة لأسر الضحايا من ركاب الطائرة ..مثمنا جهود المتابعة والبحث الجارية بالتعاون مع الأشقاء في جزر القمر والأصدقاء الفرنسيين.

وأشاد بالمركز الإعلامي ودوره في إجلاء الحقائق وتزويد مختلف الوسائل الإعلامية الداخلية والخارجية بتطورات هذه الحادثة ، بما في ذلك التعامل الواعي مع التشويش الذي تقوم به بعض وسائل الإعلام عند تناولها لهذه الحادثة التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الطيران اليمني منذ أربعين عاماً.

رافق رئيس الوزراء في زيارته للمركز نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والامن وزير الادارة المحلية الدكتور رشاد العليمي وعدد من الوزراء.

وعلى الصعيد نفسه أعلنت شركة الخطوط الجوية اليمنية(طيران اليمنية) أمس الأربعاء أنها ستدفع مبلغ(20) ألف يورو كتعويض مبدئي لأسر ضحايا الطائرة التابعة لها التي سقطت في مياه المحيط الهندي قبالة سواحل جزر القمر بينما كانت تستعد للهبوط يوم الثلاثاء.

وقال رئيس مجلس الإدارة للشركة الكابتن عبد الخالق القاضي في مؤتمر صحفي أن الشركة قررت منح مبالغ مالية للأسر كتعويض أولي بمقدار(20) ألف يورو لكل فرد لحين تحديد قيمة التأمين المستحقة لكل راكب مشددا على أن ذلك لا يعني اعتراف الشركة بارتكاب أي خطأ.

وأردف القاضي قائلا أن الشركة ستقوم باختيار أحد أفراد كل أسرة من العائلات المنكوبة للسفر إلى موروني للإطلاع على أخر إجراءات عملية البحث والإنقاذ.

وكانت طائرة من نوع الايرباص ايه 310 – 300 تحطمت على بعد 10 كيلومترات من ساحل جزر القمر على إثر أحوال جوية سيئة في وقت مبكر يوم أمس الأول الثلاثاء.

واستؤنفت يوم أمس الأربعاء عمليات الإنقاذ والبحث عن ضحايا الطائرة التابعة لطيران اليمنية في مياه البحر قبالة جزر القمر في محاولة للعثور على ناجين لكن لم يتم بعد.

قال القاضي أن فرقا من القوات الفرنسية والأمريكية كثفت عملية البحث وانتشال الجثث وأن وزير الإعلام الفرنسي من المتوقع أن يصل خلال الساعات القادمة إلى مكان الحادث.

وأضاف أنه تم تحديد موقع الصندوق الأسود وأنه وسيتم انتشاله من قبل مختصين في وقت لاحق وسيتم نقله إلى مكان مخصص بفرنسا.

وجدد رئيس طيران اليمنية تأكيده أنه ليس للحادث علاقة بالصيانة وأنها قد خضعت للصيانة قبل أقل من شهرين تحت إشراف فريق فني من الشركة المصنعة مضيفا أن الشركة المصنعة للطائرة أعطت معلومات بأن الطائرة صنعت في عام 1990 وأنها قطعت مسافة 50 ألف ساعة.

وحول الاتهامات التي تناقلتها وسائل الإعلام يوم أمس الأول الثلاثاء نقلا عن مسؤولين فرنسيين كذب القاضي تلك المزاعم موضحا أنها باطلة.. وقال:"ما تناوله الإعلام الغربي ظلم بحق الشركة والتي يمتد نشاطها منذ 42 عاما".

وأكد القاضي سعى الشركة إعادة ثقة الجمهور والتوضيح له بأن ما حصل كان خارج نطاق السيطرة.

وكانت الطائرة يستقلها 153 شخصا قال القاضي أنهم 65 فرنسيا و75 من جزر القمر وكندي وفلسطيني بالإضافة إلى طاقم اليمنية البالغ عدده 11 منهم ستة يمنيين ومغربيتان واندونيسية وأثيوبية وفلبينية.

وقال القاضي حول أسباب عدم توجه الطائرة مباشرة إلى موروني أن ذلك يرجع إلى أن حمولة الطائرة القادمة من فرنسا كانت كبيرة وقرر تخفيضها وتوزيعها على طائرات أخرى بمطار صنعاء.

ودعا رئيس طيران اليمنية الجهات الرسمية والاتحاد الأوروبي لعدم المبالغة والضغط على الشركة وتحميلها ما ليس ذنبها معربا عن أمله في استمرار علاقة الشراكة والتعاون كما كانت عليه في السابق.

وحادث سقوط طائرة الايرباص في مياه البحر هو الثاني خلال شهر يونيو المنصرم.فقد سقطت طائرة ايرباص ايه 200-330 تابعة لشركة الخطوط الجوية الفرنسية (اير فرانس) في المحيط الأطلسي ما أدى إلى مقتل 228 شخصا كانوا على متنها في أول يونيو.

وطيران اليمنية تملك الحكومة اليمنية حصة فيها مقدارها 51 في المئة بينما تملك الحكومة السعودية الحصة الباقية البالغة 49 في المئة.كما أن اليمنية هي الشركة الوحيدة التي تسير رحلات إلى موروني عبر أسطول طيران يضم طائرتي ايرباص 200-330 وأربع طائرات ايرباص 300-310 وأربع طائرات بوينج 800-737.